● أخبار قصيرة



بيونغ يانغ تندد بمناورات واشنطن وسيول

نـدّدت كوريا الشـمالية بالمـناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، ووصفتها بأنها تدريب على شنّ حرب نووية تستهدف أراضيها، مؤكدةً ضرورة تعزيز قدراتها في مجال الردع النووي. وكانت سيول وواشنطن قد أطلقتا، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، مناورات «راية الحرية» الجوية التي تستمر أسبوعين في قاعدة كونسان جنوب غربي العاصمة الكورية الجنوبية، بمشاركة مقاتلات متطورة وطائرات استطلاع وإنذار مبكر وتزويد بالوقود، إلى جانب طائرات مسيّرة ومروحيات أميركية. وتهدف التدريبات، وفق سيول، إلى اختبار قدرات قيادة القوات المشتركة، تمهيداً لاستعادة السيطرة العملياتية على قواتها في زمن الحرب من الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠ أو قبل ذلك، في ظل استمرار المناورات العسكرية بين البلدين.



موسكو تتحدى تحركات أوروبا في القطب الشمالي

أعلنت وزارة الخارجية الروسية رفضها مساعي الاتحاد الأوروبي لتقييد النشاط الروسي في منطقة القطب الشمالي، معتبرةً أن استراتيجية التكتل الجديدة لاحتواء موسكو، بالتزامن مع سعيه للوصول إلى الطريق البحري الشمالي، تتجاوز الحدود. وقال مدير قسم القضايا الأوروبية في الخارجية الروسية، فلاديسلاف ماسلينيكوف، إن التحركات الأوروبية تستهدف الوجود الروسي في المنطقة. وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي خططاً للتصدي لأنشطة روسيا والصين في القطب الشمالي، تشمل التعاون مع الولايات المتحدة وكندا المنع سيطرتهما على الطريق البحري الذي يربط آسيا بأوروبا. وتتضمن الخطط الأوروبية بناء كاسحات جليد جديدة، وإنشاء مركز عسكري لمراقبة الأنشطة الروسية، إلى جانب تعزيز الحضور الأوروبي في المنطقة.

أزمة السكن تفجّر المواجهة بين الشرطة والمحتجين في البرتغال

شهدت لشبونة وبورتو اشتباكات بين الشرطة ومحتجين على أزمة السكن، بعدما اقتحمت قوات مكافحة الشغب مخيمات احتجاجية وأزالت الخيام، ما أسفر عن اعتقال ١٣ شخصاً وإصابة عشرات المتظاهرين. وقالت الشرطة إن ستة أشخاص اعتُقلوا في لشبونة وسبعة في بورتو، بتهمة رفض أوامر التفرق، مشيرة إلى إصابة ١٣ شرطياً، نُقل ثمانية منهم إلى المستشفى. في المقابل، أفاد منظمو الاحتجاجات بإصابة أكثر من ٣٠ شخصاً في لشبونة و٣٨ في بورتو، بينهم ثلاثة بحالة خطيرة. وردد المحتجون هتافات منددة بتعامل السلطات، ورفع بعضهم زهور القرنفل الحمراء، رمز ثورة عام ١٩٧٤ التي أنهت عقوداً من الديكتاتورية في البرتغال.



نزيف العقول يهدد ريادة واشنطن

ترامب يقوّض البحث العلمي الأمريكي.. والصين تقتنص المكاسب

الوفاق/ في مفارقة تكاد تختصر حجم التناقض داخل الولايات المتحدة، يقود دونالد ترامب حملة يرفع شعارها استعادة العظمة الأمريكية، فيما تضرب سياساته أحد أهم الأعمدة التي قامت عليها هذه العظمة: العلم والبحث والابتكار. فالدولة التي بنت تفوقها العالمي بفضل جامعاتها ومختبراتها واستقطابها عقول العالم، باتت تدفع علماءها إلى المغادرة، وتضع جامعاتها تحت ضغط سياسي ومالي، وتتعامل مع البحث العلمي وكأنه امتياز تمنحه السلطة لمن ينسجم مع توجهاتها وتحجبه عمن يخالفها. وما يجري ليس مجرد تقشف مالي أو إعادة هيكلة إدارية، بل تحول خطير في فلسفة الحكم، حيث تتقدم الأيديولوجيا على المعرفة، والولاء على الكفاءة، والحسابات الانتخابية على المصالح الاستراتيجية طويلة الأمد.

أرقام تكشف حجم الضربة.. تفكيك البنية العلمية الأمريكية

الأرقام الواردة في تحقيق «نيويورك تايمز» المنشور في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦ ترسم صورة مقلقة. فقدت وزارة الطاقة الأمريكية أكثر من ألف عالم وموظف فني، وتقلص عدد العاملين في المعاهد الوطنية للصحة بنحو ٢٠٪، وفي المؤسسة الوطنية للعلوم بنحو الثلث، فيما خسرت ناسا نحو ٢٠٪ من موظفيها الحاصلين على الدكتوراه. كما حُجبت أكثر من ١,٤ مليار دولار من المخصصات التي أقرها الكونغرس للأبحاث، وأُرجئت أو أُلغيت أكثر من ألفي منحة طبية. وهذه ليست مجرد خسائر في كشوف التوظيف أو الحسابات المالية؛ إنها نزيف في الخبرة المتراكمة والذاكرة المؤسسية والقدرة على تحويل الاكتشافات. وتكتسب هذه الأرقام خطورتها من أن المؤسسات المستهدفة تقف وراء أبحاث السرطان وألزهايمر والطاقة والفضاء والتقنيات الدفاعية.

وتعزز هذه الصورة بيانات مستقلة نشرتها مجلة «نيتشر» في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، أشارت إلى تجميد أو إنهاء أكثر من ٧٨٠٠ منحة بحثية، وخروج نحو ٢٥ ألف عالم وموظف من الوكالات الفدرالية المعنية بالبحث العلمي.

حين يتحول المال العام إلى سلاح سياسي ضد المعرفة

الأكثر خطورة أن الأزمة لا تتعلق بالتمويل وحده، بل بمن يملك حق تحديد ما يستحق البحث وما ينبغي إسكات صوته. فالإدارة تستخدم التمويل الفدرالي ورقة ضغط على الجامعات، وتدفع المؤسسات الأكاديمية إلى مراجعة سياساتها وخطابها ومشروعاتها خشية خسارة المنح. ووصل الأمر إلى تعطيل أبحاث طبية بسبب اعتراضات سياسية على موضوعاتها، وفق ما أورده التحقيق، ومنها مشروع عالمة الأعصاب آن كوهين حول العوامل المبكرة المرتبطة بخطر الإصابة بألزهايمر.

إن تحويل المنحة البحثية إلى مكافأة سياسية يضرب جوهر الجامعة؛ فوظيفتها ليست ترديد خطاب البيت الأبيض، بل اختبار الفرضيات ومساءلة المسلمات والوصول إلى نتائج قد لا ترضي السلطة. فقد كشفت مجلة «نيتشر» في أبريل/نيسان ٢٠٢٦ عن إنهاء أكثر من ١٠٠ لجنة استشارية علمية مرتبطة بالوكالات الفدرالية. كما أُقيل أعضاء المجلس الوطني للعلوم، الهيئة المشرفة على المؤسسة الوطنية للعلوم، وعددهم ٢٢ عضواً. وهذه تطورات تثير تساؤلات جدية حول استقلال المؤسسات العلمية وقدرتها على تقديم المشورة للحكومة بعيداً عن الحسابات السياسية.

التناقض الأمريكي.. تمويل ضخم وخنق للبحث

قد يقول البيت الأبيض إن الإنفاق الفدرالي على البحث والتطوير لا يزال يقترب من ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، وإن الإدارة تريد توجيه الأموال إلى المجالات الأكثر جدوى. لكن هذه الحجة تخفي جوهر المشكلة: حجم الموازنة لا يكشف وحده كيف تُوزع الأموال، ولا من يحصل عليها، ولا ما إذا كانت المؤسسات تملك الكفاءات اللازمة لإنفاقها. فتقرير خدمة أبحاث الكونغرس بشأن موازنة ٢٠٢٦ أظهر أن طلب ترامب الأصلي تضمن تخفيضات كبيرة في الإنفاق على البحث والتطوير، ولا سيما في المؤسسات المدنية، مع اقتراح تقليصات حادة في تمويل المعاهد الوطنية للصحة والمؤسسة الوطنية للعلوم وناسا.

صحيح أن الكونغرس قاوم أجزاء من هذه التخفيضات وأقر تمويلاً أعلى من طلب الرئيس لعدد من الوكالات، لكن ذلك لا يلغي الضرر الناجم عن عدم اليقين الذي يضرب التخطيط العلمي لسنوات. ولا تقف الخسائر عند حدود الجامعات ومراكز الأبحاث، بل تمتد إلى قلب الاقتصاد الصناعي والتكنولوجي. فالبحث العلمي هو المنبع الأول للأفكار التي تتحول لاحقاً إلى شركات ومنتجات وصناعات وفرص عمل.

والمفارقة أن الصين تجاوزت الولايات المتحدة بالفعل في إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير عام ٢٠٢٤، وفق بيانات المركز الوطني الأمريكي لإحصاءات العلوم والهندسة، إذ بلغ إنفاقها نحو ١,٠٢٨ تريليون دولار، مقابل ١,٠٠٩ تريليون دولار للولايات المتحدة، وفق معايير المقارنة الدولية وتعادل القوة الشرائية. ورغم احتفاظ واشنطن بمزايا مهمة في الأبحاث عالية التأثير والابتكار التجاري، فإن هذه الأرقام تكشف أن المنافسة لم تعد نظرية. وإذا تراجعت قدرة المختبرات الأمريكية على إنتاج المعرفة، فإن الخسارة لن تقتصر على الأوراق العلمية، بل قد تشمل شركات لن ترى النور، وتقنيات لن تُطوَّر، وأسواقاً قد تنتقل قيادتها إلى المنافسين.

إذا تراجعت قدرة المختبرات الأمريكية على إنتاج المعرفة، فإن الخسارة لن تقتصر على الأوراق العلمية، بل قد تشمل شركات لن ترى النور، وتقنيات لن تُطوَّر، وأسواقاً قد تنتقل قيادتها إلى المنافسين

الصين لا تحتاج إلى هزيمة أمريكا.. واشنطن تتولى المهمة

في الوقت الذي تنشغل فيه الإدارة الأمريكية بمعاركها مع الجامعات والعلماء، تجد الصين فرصة لتوسيع نفوذها العلمي والتكنولوجي. فالتفوق في القرن الحادي والعشرين لن يُحسم بعدد حاملات الطائرات وحدها، بل بالقدرة على تطوير أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والطب المتقدم والمواد الجديدة والحوسبة الكمية. وكل عالم يغادر مختبراً أمريكياً بحثاً عن الاستقرار والتمويل يمثل خسارة محتملة للولايات المتحدة ومكسباً محتملاً لمنافس آخر. وتكشف الأزمة أيضاً حدود الرهان على الشركات الخاصة لتعويض تراجع التمويل الحكومي. فشركات التكنولوجيا الكبرى، مهما بلغت ثرواتها، لا تستطيع وحدها تحمل مسؤولية الأبحاث الأساسية التي تحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن تتحول إلى تطبيقات تجارية. لقد استفادت تقنيات الذكاء الاصطناعي والطب الحديث والحوسبة المتقدمة من عقود من الاستثمار الحكومي والجامعي في المعرفة الأساسية. والشركات، بحكم طبيعة عملها، تميل إلى المشروعات التي تتوقع عائداً تجارياً، بينما قد تبقى الأبحاث الأساسية خارج حساباتها الاستثمارية.

ترامب قد يربح معركة سياسية ويخسر قرناً علمياً

المشكلة الجوهرية في نهج ترامب أنه يقيس نجاح الدولة بمنطق المكاسب السياسية السريعة، بينما يقيس العلم نجاحه بمنطق التراكم الذي يحتاج إلى سنوات وعقود. فالأبحاث التي أسهمت في تطوير تقنيات مثل نظام تحديد المواقع العالمي والاتصالات الحديثة والتطبيقات الطبية المنقذة للحياة، لم تكن جميعها مشاريع ذات عائد فوري؛ بل كانت استثمارات بعيدة المدى صنعت لاحقاً ثروة الولايات المتحدة وقوتها ونفوذها. ولذلك فإن العبث باستقلال الجامعات وتجفيف الموارد وإقصاء الخبرات لا يعني فقط إضعاف الباحثين، بل تقويض قدرة الأجيال المقبلة على المنافسة والابتكار. إن أمريكا لا تخسر اليوم أموالاً فحسب، بل تخاطر بخسارة ما لا يمكن شراؤه بسهولة: العقول، والثقة، والحرية الأكاديمية، والقدرة على إنتاج المعرفة.



١٣٠ مليون ناخب خارج القوائم.. غضب شعبي يهز الهند



تظاهر آلاف الأشخاص في العاصمة الهندية نيودلهي، الأحد، بقيادة أحزاب المعارضة، للمطالبة باستقالة رئيس مفوضية الانتخابات جيانيش كومار، على خلفية مراجعة مثيرة للجدل لقوائم الناخبين أدت إلى شطب أكثر من ١٣٠ مليون اسم.

واحتشد المتظاهرون في ميدان رامليلا، بقيادة زعيم حزب المؤتمر راهول غاندي، الذي اتهم المفوضية بسرقة حق المواطنين في التصويت، معتبراً أن الإجراءات تمثل انتهاكاً للديمقراطية وخيانة لحقوق الناخبين.

وتتهم المعارضة المفوضية بالانحياز إلى حزب «بهاراتيا جاناتا» القومي الهندوسي، بزعامة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، مشيرة إلى أن عمليات الشطب أثرت بصورة غير متناسبة على المسلمين والأقليات الأخرى، الذين يُرجح عدم تأييدهم للحزب الحاكم. في المقابل، دافعت مفوضية الانتخابات عن إجراءاتها، مؤكدةً أن مراجعة السجلات تهدف إلى تحديث القوائم وإزالة الأسماء المكررة وغير المؤهلة، ونفت تفضيل أي حزب، مشيرة إلى إمكانية إعادة تسجيل الناخبين الذين شُطبت أسماؤهم بالخطأ.

من جهته، اتهم حزب بهاراتيا جاناتا المعارضة بمحاولة تقويض الديمقراطية والتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية.

وتأتي التظاهرات ضمن موجة احتجاجات متواصلة منذ أواخر أيلول/سبتمبر، وسط تصاعد المواجهة السياسية بين الحكومة والمعارضة، التي تطالب بمحاسبة المفوضية وضمان حق جميع المواطنين في المشاركة الانتخابية.

الضفة في قبضة العدوان.. تهجير وحصار واقتلاع للأشجار

تتصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية، بالتزامن مع موسم قطف الزيتون، وسط عمليات تهجير وحصار وتدمير للأراضي والممتلكات، ما يفاقم معاناة الفلسطينيين المعيشية والاقتصادية.

وأعلنت وزارة الزراعة الفلسطينية أن خسائر القطاع الزراعي بلغت نحو ١,٢ مليون دولار بين ٢٣ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، جراء ١٧١ انتهاكاً استهدفت ٦٤ مزارعاً، وشملت اقتلاع وتكسير وحرق وسرقة ٨٨٩ شجرة زيتون، بخسائر تجاوزت ٥٨٦ ألف دولار.

من جهته، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» ٣٩٧ اعتداء للمستوطنين بين ١ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، في حصيلة قياسية منذ بدء التوثيق عام ٢٠٠٦، أسفرت عن إصابة ٥٧ فلسطينياً، بينهم تسعة أطفال.

وفي الخليل، يتواصل العدوان والحصار لليوم العاشر، بعدما تضررت أكثر من ٧٨٠ عائلة، واضطرت ٥٣٧ عائلة تضم ٣٣٦١ فرداً إلى النزوح، فيما يواجه نحو خمسة آلاف مواطن ظروفاً إنسانية قاسية. كما اعتُقل أكثر من ١١٥ فلسطينياً.

اقتصادياً، بلغت خسائر الإغلاقات نحو ١٠ إلى ١٢ مليون شيكل يومياً، فيما تعطلت الدراسة لنحو ٢٦٢ ألف طالب في ٥٨٩ مدرسة.

وتحذّر مؤسسات حقوقية من تفاقم الأزمة الإنسانية وتهديد سبل عيش آلاف الفلسطينيين، جراء استمرار التهجير والاستيطان واستهداف مقومات صمودهم.



شهداء وجرحى وغارات تستهدف تعز والحديدة

أسفرت غارات جوية سعودية على مناطق في اليمن عن استشهاد طفل وإصابة طفلتين في منطقة العنين بمديرية جبل حبشي في محافظة تعز، وفق وزارة الصحة اليمنية.

وفي محافظة الحديدة، استهدفت غارتان كلية الطب والعلوم الصحية في الجامعة، فيما تعرض ميناء رأس عيسى لغارتين جويتين، كما أُصيب ثلاثة أشخاص جراء استهداف مديرية باجل.

وأعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أن الطيران السعودي شن ٧٥ غارة جوية وصاروخية خلال ٢٤ ساعة، استهدفت محافظات صعدة وتعز وعمران وإب وذمار ولحج والحديدة والجوف، لترتفع الحصيلة الإجمالية إلى ٣٨٣٠ غارة وقصفاً صاروخياً منذ بدء التصعيد.

وفي حصيلة الضحايا، أعلنت وزارة الصحة والبيئة في حكومة صنعاء سقوط ٧٦٨ مدنياً بين شهيد وجريح حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، بينهم ٢٣٢ شهيداً و٥٣٦ جريحاً. وأوضحت الوزارة أن الشهداء بينهم ٦٨ طفلاً و٣٥ امرأة، فيما ضمت قائمة الجرحى ١٣٧ طفلاً و٧٢ امرأة.

